وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

السبت، 18 مارس 2023

أخبار الطاقة

إنتاج النفط الخام العالمي ينخفض لأدنى مستوى في سبعة أشهر في يناير

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انخفض الإنتاج العالمي من النفط الخام للشهر الثالث على التوالي في يناير، بمقدار 365 ألف برميل في اليوم إلى أدنى مستوى في سبعة أشهر، مدفوعًا بالانخفاضات في كندا والعراق وروسيا والبحرين، وفقًا لأحدث البيانات من مبادرة بيانات المنظمات المشتركة، جودي. وانخفض إنتاج الخام الروسي بمقدار 47 ألف برميل في اليوم في يناير ليقف عند 9.98 ملايين برميل في اليوم - أدنى مستوى في ثلاثة أشهر و277 ألف برميل في اليوم أقل من مستويات العام الماضي. بينما انخفض الطلب العالمي على النفط بشكل موسمي في يناير ولم يتجاوز بشكل طفيف مستويات العام الماضي. والجدير بالذكر أن تحديث هذا الشهر لم يتضمن بيانات يناير للصين. وارتفعت المخزونات العالمية من الخام والمنتجات المكررة بمقدار 101.9 مليون إلى أعلى مستوى لها في 11 شهرًا. ومع ذلك، فقد ظلت أقل بـ304 ميغابايت من متوسط الخمس سنوات. في حين انخفض الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في مواسم معاكسة للموسم في يناير بمقدار 7.7 مليارات متر مكعب مقارنة بمتوسط زيادة موسمية عادية يبلغ 15 مليار متر مكعب. كان الطلب على الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي وبريطانيا أقل بنسبة ٪25 من مستويات المتوسط الموسمي. وانخفضت مخزونات المنطقة بمقدار 11 مليار متر مكعب في يناير، أي أقل من متوسط السحب الموسمي البالغ 15 مليار متر مكعب. وبلغت المخزونات 72 في المئة ممتلئة بنهاية الشهر. وارتفع إنتاج الغاز الطبيعي الروسي بمقدار 0.8 مليار متر مكعب وبلغ أعلى مستوى له في 9 أشهر. وتم تحديث قواعد بيانات جودي للنفط والغاز يوم الخميس مع قيام ما يقرب من 50 دولة بالإبلاغ عن بيانات للشهر الأخير من يناير 2022. وتمثل البيانات المقدمة لشهر يناير أكثر من 57 بالمائة من الطلب العالمي على النفط وإنتاج الخام العالمي.

وفي أبرز بيانات النفط لشهر يناير، بالنسبة للمملكة العربية السعودية، ارتفع إنتاج النفط الخام بمقدار 18 ألف برميل في اليوم ليصل إلى 10.45 ملايين برميل في اليوم. وارتفعت صادرات النفط الخام بمقدار 221 ألف برميل في اليوم لتصل إلى 7.66 ملايين برميل في اليوم - وهو أعلى مستوى في 3 أشهر. بينما انخفضت مخزونات النفط الخام بمقدار 2.92 مليون برميل وزادت مخزونات المنتجات بمقدار 2.62 مليون

وبالنسبة للولايات المتحدة، ارتفع إنتاج النفط الخام بمقدار 115 ألف برميل في اليوم إلى 12.22 مليون برميل في اليوم وارتفع بمقدار 847 ألف برميل في اليوم عن مستويات العام الماضي. ارتفع إجمالي الطلب على المنتجات بمقدار 105 كيلو بايت يومياً على أساس شهري إلى 19.60 مليون برميل في اليوم. وارتفع إغلاق مخزون النفط الخام بمقدار 24.4 مليون، وارتفع إغلاق المنتجات بمقدار 24.9 مليون.

أما روسيا، ارتفع إنتاجها للنفط الخام بمقدار 143 ألف برميل في اليوم ليبلغ 10.02 مليون برميل في اليوم. وارتفع استهلاك مصافي النفط الخام بمقدار 68 ألف برميل في اليوم إلى 5.71 ملايين برميل في اليوم.

ولكن الصين وبحسب بيانات ديسمبر، انخفضت واردات النفط الخام بمقدار 55 ألف برميل في اليوم لتصل إلى 11.35 مليون برميل في اليوم. وانخفض الطلب بمقدار 532 كيلو بايت في اليوم على أساس شهري إلى 14.87 مليون برميل في اليوم. وزادت صادرات المنتجات بمقدار 315 ألف برميل في اليوم لتصل إلى 1.93 مليون برميل في اليوم - وهو أعلى مستوى منذ أبريل 2020.

وفي أبرز بيانات الغاز الطبيعي لشهر يناير، انخفض الطلب على الغاز الطبيعي مقارنة بالموسم بمقدار 7.7 مليارات متر مكعب في يناير. في غضون ذلك، ارتفع إنتاج الغاز بمقدار 0.2 مليار متر مكعب على أساس شهري.

وبلغ استهلاك الغاز في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة أدنى مستوى موسمي له في خمس سنوات في يناير. وانخفضت المخزونات بمقدار 11 مليار متر مكعب لتصل إلى 72 بالمئة كاملة بنهاية الشهر، وانخفض إجمالي مخزونات الغاز بمقدار 24.4 مليار متر مكعب على أساس شهري، وهو ما يقل عن متوسط السحب الموسمي البالغ 43 مليار متر مكعب.

النفط يرتفع بفضل آمال الطلب مع تلاشي مخاوف الأزمة المصرفية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

استقرت أسعار النفط أمس الجمعة على ارتفاع بعد اجتماع بين السعودية وروسيا هدأ الأسواق وسط توقعات قوية للطلب في الصين، لكنها تتجه لأكبر انخفاض أسبوعي لها منذ ديسمبر مع أزمة مصرفية هزت أسواق المال والنفط العالمية، وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 30 سنتًا إلى 75 دولارًا للبرميل بحلول الساعة 0704 بتوقيت جرينتش، بعد أن قطعت ثلاثة أيام من الخسائر لتسوية 1.4 ٪ مرتفعة يوم الخميس. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 21 سنتًا إلى 68.53 دولارًا للبرميل، بعد أن أغلق مرتفعاً بنسبة 1.1 ٪ في الجلسة السابقة.

وسجل كلا العقدين أدنى مستوى لهما في أكثر من عام هذا الأسبوع ومن المقرر أن يسجلا أكبر انخفاض أسبوعي لهما منذ ديسمبر عند حوالي 10 ٪، تعرض النفط والأصول العالمية الأخرى للخطر هذا الأسبوع بسبب انهيار بنك سيليكون فالي وبنك سيجنتشر، والمشاكل في كريدي سويس وبنك فيرست ريبابليك، مما دفع الحكومتين الأميركية والسويسرية إلى تقديم الدعم.

وقال محللو جيه بي مورجان في مذكرة: «يتم إعادة تسعير الطلب على النفط، لكننا نرى تغيرًا طفيفًا في الأساسيات ونميل إلى تجاوز تقلبات القطاع المالي، مع الحفاظ على توقعاتنا للأسعار دون تغيير في الوقت الحالي حيث ننتظر تحديثات بشأن إجراءات السياسة المحتملة في الأسابيع المقبلة»، في إشارة إلى اجتماع أوبك +، وعلى الأرجح تحرك واشنطن لبدء إعادة تعبئة الاحتياطيات الاستراتيجية. وستجتمع اللجنة الاستشارية لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، بما في ذلك روسيا، في تحالف أوبك +، في الثالث من أبريل. وقال محللون في بنك أستراليا الوطني في مذكرة: إن المزيد من الانخفاضات في الأسعار قد تدفع أوبك + إلى خفض الإمدادات لمنع زيادة المخزون المتوقعة في الربع الثاني، وانخفض خام غرب تكساس الوسيط إلى أقل من 70 دولارًا للبرميل للمرة الأولى منذ ديسمبر 2021، وهو ما قد يدفع الحكومة الأميركية إلى البدء في إعادة تعبئة احتياطي البترول الاستراتيجي، الذي يقف عند مستويات منخفضة قياسية، ويعزز الطلب.

انتعاش الطلب الصيني

بينما دعمت توقعات المحللين بشأن انتعاش الطلب في الصين انتعاش الأسعار في نهاية الأسبوع، حيث اتجهت صادرات الخام الأميركية إلى الصين في مارس إلى أعلى مستوياتها في ما يقرب من عامين ونصف، وقالت المحللة تينا تنغ من سي إم سي ماركيت، إن انتعاش الطلب في الصين سيكون إيجابيًا بالنسبة لأسعار النفط إذا أظهرت البيانات القادمة انتعاشًا جيدًا لاقتصاد البلاد.

وقال محللو أيه إن زد في مذكرة للعملاء: «إن حركة المرور على الطرق والسفر الجوي في الصين تنمو بقوة في حين ظهرت بوادر تحسن في الاقتصادات المتقدمة»، ومع ذلك، لا تزال مخاطر العدوى بين البنوك تبقي المستثمرين على حافة الهاوية، مما يحد من شهيتهم للأصول مثل السلع، حيث يخشون أن يؤدي المزيد من الهروب إلى ركود عالمي وخفض الطلب على النفط.

وقالت تنغ: «الاضطراب المصرفي الأخير قد يستمر في إلقاء العبء على توقعات الطلب، هذه القضايا المتعلقة بالتضخم، ورفع البنك المركزي لأسعار الفائدة، والثقة في الأنظمة المالية لا يمكن تسويتها بسرعة».

وقال مسؤول أمريكي: إن روسيا لا تجني ثمار ارتفاع تكاليف بعض شحنات النفط الخام الأخيرة التي اشترتها مصافي التكرير في الهند بسعر أعلى من سقف الأسعار الذي حددته دول في الغرب وأستراليا، وارتفعت بعض شحنات النفط الخام منخفض الكبريت أو الحلو الذي تشتريه مصافي التكرير الهندية فوق الحد الأقصى البالغ 60 دولارًا للبرميل الذي حددته مجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا، بسبب ارتفاع الطلب، في حين أن معظم الشحنات أقل من الحد الأقصى. وكانت الصين تشتري أيضًا الخام الروسي إيسبو من خط أنابيب شرق سيبيريا والمحيط الهادئ بسعر أعلى من مستوى الحد الأقصى للسعر، يسعى بعض التجار المقيمين في دبي وشركات الطاقة الروسية غازبروم، وروسنفت إلى الحصول على مدفوعات بغير الدولار مقابل درجات معينة من النفط الروسي تم بيعها في الأسابيع الأخيرة فوق سقف الأسعار، وذلك وفقًا لمصادر السوق. وقال المسؤول الأميركي: إن بعض المصافي الهندية دفعت مؤخرًا ما يزيد على الحد الأقصى لأسعار النفط الروسي لأن تكاليف الشحن والتأمين ارتفعت مع انتقال النفط لمسافات أبعد إلى الأسواق في آسيا، بدلاً من أوروبا، التي حظرت معظم الشحنات الروسية المنقولة بحراً

وقال المسؤول: «صحيح أن التكلفة الإجمالية للمشتري قد ارتفعت خلال الأسبوعين الماضيين، حيث ارتفعت تكاليف النقل هذه»، «لكن السوق تتجه نحو أقل بكثير من سقف سعر النفط»، حددت مجموعة السبع سقفًا للأسعار في الخامس من ديسمبر، سعيًا للضغط على عائدات روسيا خلال حربها على أوكرانيا وتركتها أعلى نسبيًا مما أرادت بعض الدول الأوروبية ضمان تدفق النفط إلى الأسواق العالمية. وصفت وزارة الخزانة الأميركية، بما في ذلك الوزيرة جانيت يلين، النظام غير المسبوق بأنه جزء من العقوبات المفروضة على روسيا.

وانخفض سعر النفط الروسي بشكل ملحوظ مقارنة بالنفط غير الروسي عندما تم تطبيق سقف السعر، ومنذ ذلك الحين ظل هذا الخصم الكبير على النفط الروسي مستقرا. وقال المسؤول إن التكاليف المرتفعة عادة ما تدفع مقابل الخدمات الغربية، مثل الناقلات اليونانية وشركات التأمين البريطانية، في حين أن روسيا لا تحصل على أي سعر أعلى لأن النفط نفسه تم شراؤه بخصم من خام برنت القياسي الدولي وأقل من الحد الأقصى.

وقال متحدث باسم وزارة الخزانة إن تقريرًا أصدرته وكالة الطاقة الدولية يوم الأربعاء أظهر أن الحد الأقصى يعمل. وأظهر التقرير أن الحد الأقصى ساعد في خفض عائدات ضريبة الطاقة الروسية، مصدر الدخل الرئيسي للكرملين، بنسبة 42 ٪ منذ فبراير الماضي، الشهر الذي غزت فيه روسيا أوكرانيا، وتراجعت عائدات الضرائب الروسية من النفط الخام والمنتجات البترولية بنسبة 48 ٪ في فبراير مقارنة بالعام السابق بسبب الانخفاض الكبير في سعر الدرجة الخام الروسية الرئيسية بعد أن حظر الاتحاد الأوروبي واردات النفط الروسي، بناءً على بيانات روسية رسمية.

وانخفض إجمالي الإيرادات الضريبية من النفط والغاز الطبيعي بنسبة 46 ٪ على أساس سنوي إلى 6.9 مليارات دولار (521 مليار روبل روسي) في فبراير، وفقًا لبيانات وزارة المالية الروسية المنشورة يوم الجمعة. تراجعت عائدات روسيا من النفط الخام والمنتجات النفطية وحدها بنسبة 48 ٪ سنويًا لتصل إلى 4.8 مليارات دولار (361 مليار روبل) وشكل النفط أكثر من ثلثي عائدات ضريبة الطاقة الروسية في فبراير.

المملكة تعزز أمن الطاقة بتزويد آسيا بكامل حصتها من النفط الخام في أبريل

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تستعد المملكة العربية السعودية لتزويد آسيا بأحجام كاملة من النفط الخام في أبريل، إذ قالت مصادر إن شركة النفط العملاقة، أرامكو السعودية ستزود الشهر المقبل بكميات كاملة متعاقد عليها من الخام إلى أربع مصافي على الأقل في شمال آسيا. ويشير توريد كميات كاملة لأربع مصافي على الأقل في شمال آسيا إلى توقعات من أكبر مصدر للنفط الخام في العالم بأن الطلب في آسيا سوف ينتعش في الأشهر المقبلة.

في وقت رفعت شركة أرامكو السعودية معظم أسعار البيع الرسمية لآسيا في أبريل. وارتفعت درجة الخام العربي الخفيف الرئيس للشركة 2.50 دولار للبرميل فوق المؤشر الإقليمي، بزيادة 50 سنتًا عن مستوى مارس. كانت الزيادة في الأسعار هذا الأسبوع هي الشهر الثاني على التوالي مع ارتفاع أسعار تحميل الخام السعودي لآسيا.

وجاء ارتفاع أسعار مارس في الشهر الماضي مفاجأة حيث كانت المرة الأولى منذ ستة أشهر التي ترفع فيها أرامكو أسعار خامها. كما جاء ارتفاع الأسعار في مارس وسط هبوط أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، وهو ما جعل هذه الخطوة مفاجئة، إلى جانب حقيقة أن أرامكو خفضت الأسعار قبل ذلك بشهر.

كان ذلك تماشيا مع استطلاع لشركات التكرير والتجار، والذي توقع ارتفاعًا قدره 55 سنتًا، وهو الشهر الثاني على التوالي الذي رفعت فيه أرامكو أسعارها في آسيا، وهي أكبر أسواقها. وبينما لم تتغير أسعار عملاء الولايات المتحدة، قفزت تلك الخاصة بشمال غرب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط بما يصل إلى 1.30 دولار للبرميل. ويرى الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو، م. أمين الناصر تحولات ايجابية في اقتصاديات تحركات النفط، وقال في حدث صناعي بالرياض «الطلب من الصين قوي للغاية» كما أنه «ممتاز» في أوروبا والولايات المتحدة.

وتبيع أرامكو نحو 60٪ من شحناتها من الخام إلى آسيا، معظمها بموجب عقود طويلة الأجل، يتم مراجعة أسعارها كل شهر. وتعتبر الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند هي أكبر المشترين. وغالبًا ما يتم اتباع قرارات التسعير الخاصة بالشركة من قبل المنتجين الخليجيين الآخرين مثل العراق والكويت.

والمملكة العربية السعودية هي أكبر مصدر للنفط في العالم وتتصدر مجموعة أوبك + إلى جانب روسيا. وأشار التحالف الذي يضم 23 دولة إلى أنه لن يرفع الإنتاج حتى نهاية هذا العام على الأقل.

وقال جيرالد يانسن، محلل أويل برايس، لا يستطيع منتجو الشرق الأوسط تحمل رفع أسعار النفط بشكل كبير. وقد تدفع علاوة أعلى على الخام السعودي بعض المشترين الأوروبيين إلى إعادة النظر في مشترياتهم السعودية في الوقت الحالي. بينما أصبح الخام الروسي منافسة قوية على الخام العراقي في الأسواق الهندية.

نظرًا لأن اجتماع أوبك + في الأيام الأولى من فبراير أكد فقط أن المجموعة النفطية عازمة على الحفاظ على استراتيجيتها وستتجنب التحركات المفاجئة والجذرية، كان انتشار النقد إلى العقود الآجلة لمؤشر دبي في الشرق الأوسط يسير على قدم وساق في نفس المكان الذي كان عليه قبل شهر، حوالي 1.20 دولار للبرميل، والأهم من ذلك أن هوامش التكرير كانت تتحسن حيث بدأت صادرات المنتجات الصينية في الانخفاض بعد الهيجان.

في أواخر عام 2022، بدأت علامات على أن الاستهلاك المحلي في الصين يرتد ببطء ولكن بثبات إلى مستويات ما قبل الوباء. في حين كان هناك الكثير من التوقعات بأن الصادرات السعودية إلى أوروبا ستزيد بعد سقف سعر النفط الروسي في 5 ديسمبر، حدث العكس. بعد أداء قوي حقًا في نوفمبر، حيث وصل إلى أعلى مستوى منذ أعلى مستوى غير مسبوق على الإطلاق عند 1.3 مليون برميل في اليوم في أبريل 2020، استمرت الصادرات في الانخفاض

وبشكل عام، كان هناك تناقض ملحوظ بين سوق النفط الأمريكية والأسواق الأوروبية أو الآسيوية. ويظل خام غرب تكساس الوسيط هو المعيار الوحيد الذي يظل في حالة تأجيل في الأشهر الأولى، في حين تعمل كل من دبي وبرنت بشكل متزايد على توسيع تراجعه على أساس شهري.

ومن المثير أن الاهتمام المفتوح في عقود خام غرب تكساس الوسيط قد ارتفع بنفس الشكل والأسلوب كما حدث مع برنت، ولكن في حالة العقد الأول، فقد فشل في تغيير المشاعر بشأن أشهر الربيع. علاوة على ذلك، فإن الإفراج عن 26 مليون برميل إضافية من مخزون احتياطي البترول الاستراتيجي الأمريكي، الذي سيتجسد على الأرجح في أبريل ومايو، وضع خام غرب تكساس الوسيط تحت ضغط كبير، مما يعني أن المصدرين في الشرق الأوسط الذين يرسلون براميلهم إلى الولايات المتحدة خلال الشهر المقبل في طريقهم لتسعير منخفضًا، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات.

على الرغم من القلق المستمر بشأن حالة الاقتصاد العالمي، بدأت الصين في العودة إلى العمليات الطبيعية، متطلعة إلى نمو اقتصادي بنسبة 5٪ هذا العام. كان هدف النمو عند الحد الأدنى لتوقعات المحللين، لكن بدأت تظهر بوادر على أن الصين قد تزيد قريبًا وارداتها من النفط الخام بعد بداية بطيئة حتى عام 2023.

في حين تراجعت العقود الآجلة للنفط بشكل طفيف هذا العام، يرى العديد من تجار الطاقة والمديرين التنفيذيين أنها ترتفع - ربما إلى 100 دولار للبرميل - مع تعافي الاقتصاد الصيني بعد رفع قيود الإغلاق الوبائي وتباطؤ التضخم في الاقتصادات الكبرى الأخرى.

محللون يعيدون تقييم محركات الطلب النفطي .. الانتعاش الصيني إيجابي للأسعار الفترة المقبلة

الاقتصادية

تراجعت أسعار النفط أمس متخلية عن مكاسبها المبكرة التي تجاوزت دولارا واحدا للبرميل وهبطت أكثر من ثلاثة دولارات بعد أن وضعت مخاوف القطاع المصرفي الخام على طريق تسجيل أكبر انخفاض أسبوعي له منذ شهور.

وبحسب «رويترز»، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 2.27 دولار أي بنسبة 3.04 في المائة إلى 72.43 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.13 دولار أو 3.1 في المائة عند 66.22 دولار.

وانخفض كلا الخامين أكثر من ثلاثة دولارات مسجلين أدنى مستوى في الجلسة. وحقق برنت أكبر انخفاض أسبوعي منذ كانون الأول (ديسمبر) بأكثر من 10 في المائة، بينما سجل خام غرب تكساس الوسيط خسارة أكثر من 11 في المائة وهي الأكبر منذ نيسان (أبريل) الماضي.

وجاء التراجع هذا الأسبوع بعد انهيار بنك سيليكون فالي وبنك سيجنتشر ومشكلات في كريدي سويس وبنك فيرست ريبابليك. وقال أعضاء من مجموعة «أوبك +» إن ضعف الأسعار هذا الأسبوع سببه العوامل المالية وليس أي اختلال في العرض والطلب وأضافوا أنهم يتوقعون استقرار السوق.

وقال محللو «جيه.بي مورجان» في مذكرة «تجري إعادة تقييم الطلب على النفط، لكننا لا نتوقع تغيرا يذكر في الأساسيات ونميل إلى تجاوز تقلبات القطاع المالي، مع الحفاظ على توقعاتنا للأسعار دون تغيير في الوقت الحالي، فيما ننتظر تحديثا بشأن إجراءات السياسة المحتملة في الأسابيع المقبلة»، في إشارة إلى اجتماع لمجموعة «أوبك +» وتحرك واشنطن المحتمل لإعادة ملء الاحتياطيات الاستراتيجية.

وتجتمع اللجنة الاستشارية لـ«أوبك +» التي تضم منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاء بينهم روسيا، في الثالث من أبريل

وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي إلى أقل من 70 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ ديسمبر 2021، ما قد يجعل الأسعار جاذبة بما يكفي للحكومة الأمريكية لتبدأ إعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي، الذي بلغ مستويات منخفضة قياسية. ودعمت توقعات المحللين بشأن انتعاش الطلب في الصين ارتفاع أسعار النفط في نهاية الأسبوع، فيما اتجهت صادرات الخام الأمريكية إلى الصين في آذار (مارس) إلى تسجيل أعلى مستوياتها منذ ما يقرب من عامين ونصف العام.

وأوضحت المحللة تينا تينج من «سي.إم.سي ماركتس»، أن انتعاش الطلب في الصين سيكون إيجابيا بالنسبة إلى أسعار النفط إذا أظهرت البيانات المقبلة تعافيا جيدا لاقتصاد البلاد.

وقال محللو «إيه.إن.زد» في مذكرة للعملاء «حركة المرور على الطرق والسفر الجوي في الصين تنمو بقوة في حين ظهرت بوادر تحسن في الاقتصادات المتقدمة».

لكن لا تزال مخاطر انتشار الأزمة بين البنوك تثير قلق المستثمرين، ما يحد من إقبالهم على أصول مثل السلع الأولية خوفا من أن يؤدي حدوث اضطراب جديد إلى ركود عالمي وتراجع الطلب على النفط. وأضافت تينج «الاضطرابات المصرفية الأخيرة قد تواصل التأثير في آفاق الطلب». ويتزايد اهتمام الأسواق بمحركات الطلب في المرحلة الراهنة، إذ يدفع انتعاش الطلب العالمي إلى دعم أسعار النفط على نطاق واسع، ولا سيما أن الصين والهند تعدان في طليعة محركات الطلب. وتراقب سوق العقود الآجلة للنفط الاتجاهات الاقتصادية في الصين التي أعيد فتحها بعد ما يقرب من ثلاثة أعوام من عمليات الإغلاق بسبب سياسة «صفر كوفيد» ومن المتوقع أن تشهد انتعاشا في النمو الاقتصادي وارتفاع استهلاك النفط الخام خلال هذا العام. من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد الحفارات النشطة في الولايات المتحدة بمقدار ثلاثة هذا الأسبوع حيث انخفض إجمالي عدد الحفارات إلى 746 هذا الأسبوع، 83 منصة أعلى من عدد الحفارات هذه المرة في 2022 و329 منصة أقل من عدد الحفارات في بداية 2019، قبل انتشار الوباء.

وقال التقرير الأسبوعي لشركة «بيكر هيوز» الأمريكية لأنشطة الحفر «إن الحفارات النفطية في الولايات المتحدة انخفضت بمقدار اثنين هذا الأسبوع إلى 590 بعد انخفاضها بمقدار ثمانية في الأسبوع السابق، وانخفضت حفارات الغاز بنسبة 1 إلى 153 بينما ظلت الحفارات المتنوعة على حالها

وأشار التقرير إلى انخفاض عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار ستة، وهو أكبر انخفاض منذ سبتمبر، كما ارتفعت الحفارات في «إيجل فورد» بمقدار واحد. ولفت التقرير إلى انخفاض إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة إلى 12.2 مليون برميل يوميا للأسبوع المنتهي في 3 مارس ، وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية، كما ارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة 600 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

استطلاع: أغلبية الألمان يعارضون الحظر الأوروبي لمحركات الاحتراق الداخلي

الاقتصادية

كشف استطلاع حديث للرأي أن 67 في المائة من الألمان يعارضون حظر البيع المقترح على مستوى الاتحاد الأوروبي للسيارات المزودة بمحركات الاحتراق الداخلي بدءا من 2035.

وأظهر الاستطلاع، الذي أجري بتكليف من شبكة «إيه آر دي» الألمانية الإعلامية ونشرت نتائجه أمس، أن 25 في المائة فقط من الألمان يؤيدون هذه الخطوة، وفقا لـ«الألمانية».

وكانت أعلى نسبة داعمين بين الناخبين الشباب وأصحاب المؤهلات التعليمية المرتفعة. وبحسب الاستطلاع، فإن مبادرة الاتحاد الأوروبي لا تحظى بتأييد يفوق 50 في المائة إلا بين مؤيدي حزب الخضر.

واتفق مفاوضو البرلمان الأوروبي ودول الاتحاد الأوروبي في الخريف الماضي على أنه لن يسمح إلا للسيارات الجديدة الخالية من الانبعاثات بالتسجيل داخل الاتحاد بدءا من 2035.

ومع ذلك، تصر ألمانيا على استثناء المركبات ذات محركات الاحتراق الداخلي التي تعمل بالوقود الاصطناعي. وتعد هذه الأنواع من الوقود محايدة مناخيا إذا تم توليد الطاقة اللازمة لإنتاجها ومكوناتها من مصادر متجددة.

من جهة أخرى، قال محرك البحث الصيني العملاق بايدو «إنه حصل على تصريح بتقديم خدمة سيارات أجرة ذاتية القيادة تماما في العاصمة الصينية بكين

وأوضح «بايدو» في بيان أن التصريح سيسمح لخدمة أبولو التابعة لها بإرسال عشر مركبات ذاتية القيادة تماما إلى مجمع للتكنولوجيا طورته حكومة بكين.

ويعد التصريح خطوة إلى الأمام مقارنة بديسمبر حينما قالت شركة بايدو «إنها حصلت على رخصة لاختبار الخدمة». وستشغل «بايدو» خدمات سيارات الأجرة ذاتية القيادة في ثلاث مدن صينية من بينها ووهان وتشونجتشينج

وكانت الشركة، التي تتخذ من بكين مقرا لها وتجني معظم أرباحها من محرك البحث الشهير، تركز خلال الأعوام الخمسة المنصرمة على تقنيات القيادة الذاتية مع سعيها إلى التنوع.

العراق يتفاوض مع شركة عالمية لاستثمار الغاز في 4 حقول

الاقتصادية

كشف حيان عبدالغني وزير النفط العراقي، أن وزارة النفط العراقية تجري مفاوضات مع إحدى الشركات العالمية المتخصصة لاستثمار الغاز من حقول نفط مجنون، وغرب القرنة الثاني، واللحيس، وأرطاوي، في محافظة البصرة، على بعد 550 كيلومترا جنوبي العراق.

وقال الوزير العراقي -في تصريح صحافي خلال افتتاح المرحلة الأولى من مشروع تطوير محطة كبس غاز حمار مشرف في حقل الزبير النفطي في محافظة البصرة أمس- «نأمل التوقيع على عقود الاستثمار في هذا المجال في وقت قريب».

وأضاف أن «آلية تدشين مشروع محطة كبس حمار مشرف في حقل الزبير تعد واحدة من 24 محطة كبس للغاز، وتضم أربع كابسات بسعة 35 مليون قدم مكعبة قياسية، وتمت إضافة كابستين إضافيتين بسعة 32 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم».

وذكر عبدالغني أن «هذا المشروع سيضيف كميات جديدة من الغاز الخام منها 30 مليون قدم مكعبة من الغاز الجاف و150 طنا من الغاز السائل، و600 برميل من المكثفات، وستقوم شركة غاز البصرة بإضافة خمس كابسات جديدة في المرحلة الثانية من هذا المشروع لرفع قدرة الإنتاج إلى 147 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم».

وتقوم هذه الكابسات الخمس الجديدة بزيادة القدرة على استثمار الغاز المصاحب والحد من عملية احتراقه في حقل الزبير النفطي، فضلا عن توفير كميات جيدة من الغاز الجاف إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية. وأكد أن هذا المشروع يأتي انسجاما مع البرنامج الحكومي بتقليص نسبة حرق الغاز وتحويله إلى طاقة نظيفة، ترفد جميع الصناعات المرتبطة بوقود الغاز ومنها محطات الطاقة الكهربائية.

«المفوضية الأوروبية»: توحيد الجهود في تنويع مصادر الغاز ساعدنا على مقاومة الابتزاز

الاقتصادية

قالت أورسولا فون دير لاين رئيسة المفوضية الأوروبية إن أسعار الغاز في أوروبا تراجعت بعدما تبنى الاتحاد الأوروبي وحلفاؤه تدابير مشتركة لتحسين الأوضاع، بعدما قفزت الأسعار العام الماضي. وأضافت خلال زيارة لمنصة غاز في بحر الشمال، «في اللحظة التي وحدنا فيها الجهود لتنويع مصادر الإمدادات بعيدا عن روسيا، انخفضت أسعار الغاز». وزادت النرويج صادراتها من الغاز إلى أوروبا، بعد أن قلص الرئيس الروسي ، فلاديمير بوتين إمدادات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي، بواقع 80 في المائة، ردا على دعم التكتل لأوكرانيا، في أعقاب الحرب الروسية. وذكرت فون دير لاين، «هذا ساعدنا حقا، خلال الشتاء، نحن ممتنون لذلك». وقالت فون دير لاين إن جهود النرويج «ساعدتنا على مقاومة الابتزاز». ويعد حقل «ترول» للغاز، الذي يحتوي على نحو 40 في المائة، من احتياطي الغاز النرويجي، دعامة رئيسة لإنتاج الغاز الطبيعي في النرويج. بدوره، شدد ينس ستولتنبرج الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (ناتو)، ورئيسة المفوضية الأوروبية، على أهمية صادرات الغاز النرويجية والحفاظ عليها آمنة، خلال الزيارة، وفقا لـ«الفرنسية». وقال ستولتنبرج إن الناتو زاد وجوده في بحر الشمال وبحر البلطيق وأماكن أخرى، متحدثا عن أكبر منصة للتنقيب عن الغاز في العالم، في بحر الشمال، ومشيرا إلى السفن والطائرات من الناتو، التي تحرس الموقع.

وبعد تفجير خطي أنابيب «نورد ستريم1» و«نورد ستريم2» في بحر البلطيق العام الماضي، كثف الاتحاد الأوروبي والناتو جهود حماية البنية التحتية الحيوية. وقال ستولتنبرج، «في عالم أكثر خطورة وفي عالم لا يمكن التنبؤ به، من المهم للغاية أن نقف معا ونضمن تلك الأنواع من البنية التحتية المهمة للغاية لاقتصادنا ولحياتنا اليومية وأيضا لأمننا». وأضاف ستولتنبرج أن «الوجود العسكري مهم نظرا لأنه يرسل رسالة واضحة للرد، ونظرا لأنه لا يمكن لأي شخص أن يوجد في كل مكان في الوقت نفسه، لحماية آلاف الكيلومترات من خطوط الأنابيب تحت البحر، فإن الردع أمر مهم».

من جهة أخرى، انتقد جابريل فيلبيرماير الخبير الاقتصادي النمساوي، الخطط الأوروبية للتخلي التام عن الغاز الروسي

وقال فيلبيرماير رئيس المعهد النمساوي للبحوث الاقتصادية (دابليو آي إف أو) في تصريحات صحافية أمس، إن التخلي التام يوفر تبعيات جديدة، وفقا لـ»الألمانية».

وأضاف الخبير، الذي ترأس معهد «كيل» الألماني للاقتصاد العالمي من 2019 حتى 2021 «يجب أن تكون هناك محفظة مختلطة معينة في عالم ما بعد الحرب المأمول لاحقا، دون أن يقتصر الأمر فقط على الغاز الأمريكي المسال».

وذكر فيلبيرماير أنه من الواضح أن النمسا، التي لا تزال تتلقى الغاز الروسي على عكس ألمانيا، تراهن على عامل الوقت وانتهاء الحرب على المدى المتوسط، وقال، «يأمل كثيرون أن تنتهي حرب أوكرانيا بحلول 2027، وأن يتم الاتفاق على وضع عيش مشترك جديد».

ويعتقد الباحث أنه من الخطأ افتراض أن النمسا تعتمد على الغاز الروسي، نظرا لارتفاع حصتها من الواردات، وقال، «في صيف 2022 أثبتت البلاد أنها تستطيع ملء مرافق التخزين بدون الغاز الروسي».

وفي يناير الماضي كان الغاز الروسي يشكل نحو 50 في المائة من إجمالي واردات الغاز النمساوية، وقال فيلبيرماير، «ما لا نريده جميعا هو أن يربح الكرملين كثيرا من النقد الأجنبي من مبيعات الغاز». وأوضح أنه لذلك لا يزال يؤيد فرض رسوم جمركية على استيراد الغاز الروسي، التي من شأنها أن تجعل الغاز الروسي أقل جاذبية لإبرام عقود جديدة مع موسكو.

وفي ضوء مرافق تخزين الغاز المملوءة جيدا في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي - في النمسا لا تزال مرافق التخزين ممتلئة بنسبة 67 في المائة (في مارس 2022 كانت تبلغ نسبتها 12 في المائة فقط) - لا يرى فيلبيرماير خطورة تهدد بارتفاع سريع في أسعار الغاز.

وأشار إلى أن مستوى السعر حاليا هو ضعف ما كان عليه قبل حرب أوكرانيا، إذ إن السعر لا يمكن أن ينخفض أكثر من ذلك بكثير، لكنه لن يقفز أي قفزات مماثلة لتلك التي حدثت في 2022.

التراجعات الحادة تعود لأسواق النفط بعد مكاسب قصيرة

الشرق الأوسط

تراجعت أسعار النفط بشكل حاد بعد بداية قوية أمس، إذ تسبب إعلان «فيرست ريبوبلك بنك» الأميركي المتعثر طلب الحماية من الإفلاس، في إعادة إشعال المخاوف من تنامي أزمة مصرفية واسعة النطاق، التي أدت إلى عمليات بيع مكثفة في الأسواق المالية والنفطية العالمية على مدار الأسبوع.

وبدأت الأسواق التداولات أمس في ختام الأسبوع على صعود، وبحلول الساعة 10.24 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.07 دولار إلى 75.77 دولار للبرميل. وكانت قد أنهت الخميس سلسلة خسائر استمرت ثلاثة أيام وسجلت ارتفاعاً 1.4 في المائة عند التسوية. وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.18 دولار إلى 69.53 دولار للبرميل، بعدما سجل الخميس ارتفاعاً 1.1 في المائة عند الإغلاق في الجلسة السابقة.

لكن مع انتصاف النهار، انقلبت الأسعار إلى الخانات الحمراء، وفي الساعة 14.24 بتوقيت غرينتش، بلغت خسائر خام برنت 2.86 في المائة، ليهبط إلى 72.56 دولار للبرميل. ونزل خام غرب تسكاس 2.96 في المائة إلى 66.33 دولار للبرميل. وسجلت عقود الخامين أدنى مستوياتها في أكثر من عام هذا الأسبوع، وتتجه لتسجيل أكبر انخفاض أسبوعي منذ ديسمبر (كانون الأول) عند أكثر من 10 في المائة. وتراجع النفط وأصول عالمية أخرى هذا الأسبوع، بينما دفع انهيار بنكي «سيليكون فالي» و«سيغنتشر» الحكومتين الأميركية والسويسرية إلى السعي لدعم السيولة لدى البنوك.

وقال محللو «جيه بي مورغان» في مذكرة، «تجري إعادة تقييم الطلب على النفط، لكننا لا نتوقع تغيراً يذكر في الأساسيات. ونميل إلى تجاوز تقلبات القطاع المالي، مع الحفاظ على توقعاتنا للأسعار دون تغيير في الوقت الحالي، فيما ننتظر تحديثاً بشأن إجراءات السياسة المحتملة في الأسابيع المقبلة»، في إشارة إلى اجتماع لمجموعة «أوبك بلس»، وتحرك واشنطن المحتمل لإعادة ملء الاحتياطيات الاستراتيجية.

وتجتمع اللجنة الاستشارية لـ«أوبك بلس»، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء بينهم روسيا، في الثالث من أبريل (نيسان) المقبل. وقال محللون في بنك أستراليا الوطني في مذكرة، إن المزيد من هبوط الأسعار قد يدفع «أوبك بلس» إلى خفض الإمدادات لمنع زيادة متوقعة في المخزونات في الربع الثاني من العام

وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي إلى أقل من 70 دولاراً للبرميل للمرة الأولى منذ ديسمبر (كانون الأول) 2021، ما قد يجعل الأسعار جاذبة بما يكفي للحكومة الأميركية لتبدأ إعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي، الذي بلغ مستويات منخفضة قياسية.

ورغم أن توقعات المحللين بشأن انتعاش الطلب في الصين دعمت ارتفاع أسعار النفط لوقت قليل في نهاية الأسبوع، ولكن لا تزال مخاطر انتشار الأزمة بين البنوك تثير قلق المستثمرين، ما يحد من إقبالهم على أصول مثل السلع الأولية خوفاً من أن يؤدي حدوث اضطراب جديد إلى ركود عالمي وتراجع الطلب على النفط. وقالت المحللة تينا تينغ من «سي إم سي ماركتس»، إن «الاضطرابات المصرفية الأخيرة قد تواصل التأثير على آفاق الطلب».

الجزائر وروسيا تعتزمان الحفاظ على مصالحهما في أسواق الطاقة

الشرق الأوسط

يرتقب أن ترتكز محادثات الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون مع المسؤولين الروس، خلال زيارته المقررة إلى موسكو في مايو (أيار) المقبل، على استقرار السوق البترولية والغازية الدولية، والمحافظة على مصالح البلدين كمنتجين كبيرين للمحروقات، وفق ما تمخضت عنه زيارة رئيسة «المجلس الفيدرالي الروسي» فالنتينا ماتفينكو، للجزائر الأربعاء والخميس.

وأكدت المسؤولة البرلمانية الروسية في تصريحات للصحافة، بعد لقائها بتبون أول من أمس، أنها نقلت إليه دعوة من نظيره الروسي فلاديمير بوتين لزيارة روسيا الاتحادية، ودعوة أخرى للمشاركة في القمة الروسية - الأفريقية الثانية المنتظرة بروسيا الصيف المقبل، علماً بأن القمة الأولى عقدت بسوتشي عام 2019.

وذكرت ماتفينكو أن موسكو تؤيد رغبة الجزائر في الانضمام لمجموعة «بريكس»، وعبّرت عن «شكرها للموقف المتزن للجزائر بخصوص الأحداث الإقليمية والدولية، وتمسك الجزائر بحسن العلاقات مع روسيا الاتحادية». وقد أُعلن في وقت سابق أن الرئيس تبون سيزور موسكو شهر مايو المقبل. أما عن الانخراط في مجموعة «بريكس»، فقد صرح تبون قبل أسابيع بأن المشروع سيتم إنجازه قبل نهاية 2023، علماً بأن الصين (أحد أعضاء بريكس) تحولت إلى الشريك الاقتصادي الأول للجزائر، بدل دول أوروبية، مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا.

وكانت الجزائر قد أعلنت رغبتها في إعادة النظر في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بعد 21 سنة من توقيعه، وعدّته مجحفاً في حق مصالحها. وأكدت مصادر موثوق بها تابعت زيارة ماتفينكو أن محادثاتها مع تبون تناولت مواضيع سيتم بحثها خلال اللقاء المنتظر بين رئيسي البلدين، وعلى رأسها مواصلة التنسيق بينهما للحفاظ على مصالحهما في أسواق المحروقات، وذلك في إطار تعاونهما ضمن «أوبك بلس».

والأربعاء الماضي، حذر وزير الطاقة محمد عرقاب من انهيار جهود «تحالف أوبك بلس»، الهادفة إلى استقرار أسواق النفط، وتحقيق توازن بين العرض والطلب. وجاء ذلك في أعقاب مساعي أعضاء في الكونغرس الأميركي إعادة قانون «لا لأوبك» إلى الواجهة من جديد، في محاولة لتحجيم تحالف كبار منتجي النفط، واتهامه بالاحتكار للسيطرة على الأسعار

ولوحظ أنه في ظل التقليل من واردات الغاز الروسي، تحولت الجزائر إلى مخاطب هام للسياسة الطاقوية الأوروبيـة، وباتـت دول أوروبيـة عدة تغازلها لضمان الغاز، مثل إيطاليا التي باتت الجزائر بالنسـبة لها أهم مورد للغاز، وتمكنت من إزاحة إسبانيا من هذا المركز، خصوصاً بعد تدهور علاقات مدريد مع الجزائر على خلفية نزاع الصحراء.

كما تناولت محادثات المسؤولة البرلمانية الروسية، وفق المصادر نفسها، الاعتماد الكبير للجزائر على روسيا لرفع قدراتها الدفاعية، في ضوء الترتيب لصفقة عسكرية بمناسبة الزيارة المنتظرة لتبون.

كيف يؤثر الاتفاق السعودي الإيراني في أسواق الطاقة؟ أنس الحجي يجيب

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن الاتفاق السعودي الإيراني يُعد في مقدمة الموضوعات التي تشغل بال متابعي الشأن الاقتصادي وأمور الطاقة حاليًا.

جاء ذلك خلال حلقة جديدة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، قدّمها الدكتور أنس الحجي على موقع تويتر بعنوان «آثار الاتفاق السعودي- الإيراني في أسواق الطاقة.. وأثر انهيار بنك (إس في بي) الأميركي في استثمارات الطاقة المتجددة».

وأوضح الحجي، أن الرسائل التي أُرسلت إلى أغلب المشاركين، وهم تجار نفط ومستثمرون، والتحليلات المطولة بشأن الاتفاق السعودي الإيراني، لإيضاح أن الاتفاق الحالي ما زال «على ورق» حتى تكون هناك نتائج أخرى.

وأضاف: «هناك اتفاق بين الخبراء على أن الجميع ينتظرون رد فعل إيران وما ستقوم به، وبالتالي فكان كل الاتفاق متوقفًا على موضوع ماذا ستفعل إيران، فهذا الاتفاق موجود للخبراء، إلا أننا أضفنا بعض الأشياء الأخرى، منها أن هذا الاتفاق لن يمضي قدمًا إلا إذا التقى الرئيس الإيراني إما مع الملك سلمان وإما ولي العهد

أثر الاتفاق في أسواق الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة الدكتور أنس الحجي، إنه عند التحضير لأي لقاء عالمي، بما فيها مثلًا مجموعة الـ7 أو مجموعة الـ20، يجتمع وزراء الخارجية أولًا، لوضع الأجندة والاتفاق على أشياء كثيرة، والآن الوضع بين إيران والسعودية على مستوى وزراء الخارجية.

وأوضح أنه لا يمكن رؤية خطوات جادة في الموضوع، إلا إذا تحول الاجتماع إلى القادة، والجميع ينتظرون هذا الاجتماع، مضيفًا: «لذلك فإن الفرضية التي ننطلق منها أنه لا أثر لهذا الأمر على الإطلاق في أسواق الطاقة، وبصورة عامة لا علاقة له بمنظمة أوبك وتحالف أوبك+ وأسواق النفط

وتابع: «الموضوع قديم والمباحثات قديمة، وهي غير مرتبطة بوضع أسواق النفط حاليًا أو أوبك+ أو أي شيء آخر، وإن كان موضوع أوكرانيا دائمًا ما يلقي بظلاله على هذه المباحثات، وحتى إذا حدث لقاء على مستوى القادة، فما هو الأثر الذي ستشهده أسواق الطاقة؟».

واستبعد خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن يسفر الاتفاق السعودي الإيراني عن أي أثر في أسواق الطاقة في البداية، موضحًا أن هذا هو السيناريو الرئيس الذي يتبناه في الوقت الحالي.

ولكن -وفق الحجي- بالنظر إلى سيناريو آخر على جانب آخر، مع افتراض أن هناك تحولًا كبيرًا في التفكير الإيراني، وأن طهران تريد أن تكون دولة بناءة في المنطقة وتشارك بدور فاعل وإيجابي، حتى إذا استمرت الأزمات في لبنان وسوريا تحديدًا، فستكون هناك نتائج تنعكس على أسواق الطاقة.

وأضاف الحجي أن هذه النتائج -حتى على المدى الطويل- ستكون محدودة، إذ ستزيد إيران إنتاج النفط والغاز، وتطور الطاقة النووية للاستعمال في توليد الكهرباء، ما يعني توفير كمية كبيرة من الغاز للتصدير أو للاستعمال في مجالات أخرى.

التدخل الروسي والأميركي في إيران

لفت خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إلى أهم تطورات الاتفاق السعودي الإيراني المتوقعة، وهي إمكان أن تطور طهران محطات غاز مسال، ولكن التدخل الروسي في إيران منذ زمن بعيد، والذي يعود إلى عهد احتلال الاتحاد السوفيتي لها، قد يمنع تطوير حقول النفط والغاز بصورة كبيرة.

وأردف: «بعبارة أخرى، سيُسمح لإيران تمامًا بالحصة نفسها المسموح بها للعراق الآن، وقد يُسمح لها بنحو 5 ملايين برميل يوميًا، وفي اعتقادي أنها لن تتجاوز 4.5 مليون برميل يوميًا، وبعدها ستتخذ موسكو موقفًا حاسمًا، ولن تسمح لها بهذه الزيادة، والأمر نفسه بالنسبة إلى الغاز».

وأبدى الحجي استغرابه من رغبة موسكو في تحجيم قدرات الطاقة الإيرانية، سواء فيما يتعلق بإنتاج النفط أو الغاز، وبصورة خاصة إمكان بناء إيران محطات لإسالة الغاز، موضحًا أن الولايات المتحدة بدورها تريد الأمر نفسه، فالأميركيون والروس يتفقون في هذه الحالة على تحجيم إيران فيما يتعلق بالغاز

وأوضح أن كل ما تريده الولايات المتحدة من إيران الآن هو قدرتها على تعويض غياب الغاز الروسي في بعض الأماكن، ولكنها في الوقت نفسه لن تسمح لها بمنافستها في أوروبا، التي بلغت الحصة الأميركية فيها الآن نحو 20٪ من مجموع الغاز المستهلك هناك.

ومن ثم -وفق الدكتور أنس الحجي- فإن الولايات المتحدة لن تسمح لإيران بالتمدد، إذ تتمكّن من تصدير الغاز إلى أوروبا على حساب الصادرات الغازية الأميركية إليها، ولكنها ستسمح لها بما يمكن أن يكون على حساب الروس، فهنا لن تكون لديها مشكلة على الإطلاق.

التوسع الإيراني والاستثمارات

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن الاتفاق السعودي الإيراني قد يؤدي إلى توسع طهران في إنتاج النفط والغاز، ولكن هذا التوسع سيكون محدوداً، كما ستكون هناك بعض الاستثمارات في هذا الجانب.

وأشار الحجي إلى أن أغلب هذه الاستثمارات سوف تأتي من طرفين، الأول أوروبا، والثاني بعض شركات النفط الخاصة في الخليج، وهي ستكون مملوكة إما لشركات مساهمة وإما لشركات مملوكة لعائلات، وهذه يمكنها الدخول والاستثمار.

وأضاف: «في حالة -وهذا افتراض- نجاح الاتفاق السعودي الإيراني في التوصل إلى نتائج مثمرة وحدث نمو اقتصادي كبير في إيران وتحسنت عملتها، فإن الضحية الأولى لهذا التحسن ستكون العراق، الذي يعتمد بصورة كبيرة على إمدادات البنزين والكهرباء والغاز من طهران».

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن انتعاش الاقتصاد الإيراني بصورة كبيرة يعني -بالضرورة- تخفيض صادرات الكهرباء والغاز والبنزين إلى العراق، وليس هناك بديل، فهذا سيخلق فرصة لدول الخليج لدخول السوق العراقية، ودخول الاستثمارات الخليجية لمساعدة بغداد، وبناء قطاع الكهرباء خصوصاً.

ولفت إلى أن هناك قناعة عند كثير من الناس بأن العراق الآن لا يستطيع تطوير قطاع الطاقة لديه، خاصة الكهرباء، لأن إيران وأتباعها يدمرون كل ما يُبنى، لأنها لن تسمح لبغداد بتطوير قطاع الطاقة، لأن من أساليب السيطرة على أي دولة، السيطرة على منابع الطاقة، مثلما تسيطر إسرائيل على مصادر طاقة غزة والضفة الغربية.

وتابع: «سبق أن ذكرنا أن إدارة بايدن أعطت الضوء الأخضر للحكومة الإيرانية، عن طريق دولة خليجية، بأنها تستطيع تصدير النفط علناً، ما دام أنه يتجه إلى أوروبا رغم وجود العقوبات، وهو ما يقود إلى نتيجة أخرى، وهي أن هناك مصلحة لأميركا لاستتباب الأمن في المنطقة».

واختتم حديثه في هذا الجانب بتأكيد أن الاتفاق السعودي الإيراني قد لا تكون له انعكاسات كبيرة أو ملحوظة في أسواق الطاقة، ولكنْ ستكون هناك آثار محدودة ومحجمة.

صدى الاتفاق السعودي الإيراني

من جهته، قال المحلل السياسي، عضو مجلس إدارة الجمعية السعودية للعلوم السياسية، الدكتور سليمان العقيلي، إنه من المستغرب ألا يجد الاتفاق السعودي الإيراني صدى في أسواق النفط العالمية، خاصة أن طهران في حل من أي اتفاقات ضمن دول أوبك.

وأوضح سليمان العقيلي -خلال مداخلة له ببرنامج «أنسيّات الطاقة»، الذي يقدمه الدكتور أنس الحجي- أن إيران يمكنها أن تعود الآن لتقديم دور فعال في أوبك، بعد انتهاء خصومتها السياسية مع المملكة العربية السعودية.

وأضاف: «صحيح أن هناك مشكلة مصداقية سياسية، بالنسبة إلى السياسة الإيرانية التي لا تحترم المواثيق والمعاهدات، وصحيح أيضًا أن المراقبين الآن يرصدون الشهرين الأولين لتنفيذ الاتفاق وسلوك الراعي الصيني له».

وبمناسبة الراعي الصيني -وفق العقيلي- هناك تخوف من أن الاتفاق السعودي الإيراني سياسيًا قد لا يكون مفيدًا لبكين إذا ما تمخض هذا التفاهم عن ارتفاع في أسعار النفط، لذلك ليس من الواضح الآن مدى تقدير الصين لهذا البعد في الاتفاق رغم أنها ستكون سعيدة بنجاح الاتفاق لأسباب سياسية.

وفسّر عضو مجلس إدارة الجمعية السعودية للعلوم السياسية هذه الرؤية بأن الصين تهتم بأن تكون منطقة الخليج التي تستورد منها معظم احتياجاتها النفطية مستقرة وهادئة، كما منطقة الشرق الأوسط بالكامل، التي سينعكس عليها الاتفاق، آمنة ومستقرة.

وتابع: «لا أعرف إن كان قد دار بخلد الصين أن الاتفاق السعودي الإيراني قد يؤثر في أسعار النفط، عندما تتفاهم طهران والرياض، وكلتاهما عضوة في منظمة أوبك وتحالف أوبك

أرامكو ثاني العلامات التجارية الأكثر قيمة بقطاع النفط والغاز.. وشل في المقدمة

دينا قدري

الطاقة

احتلت شركة أرامكو السعودية المرتبة الثانية لتصنيف العلامات التجارية العالمية من حيث القيمة في مجال النفط والغاز، إذ عملت على تقليص الفجوة مع شركة شل البريطانية التي تصدرت التصنيف للعام التاسع على التوالي.

جاء ذلك في تصنيف عام 2023 الذي أصدرته شركة براند فاينانس لاستشارات تقييم العلامات التجارية، واطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، والذي يغطي أفضل 50 علامة تجارية للنفط والغاز في العالم من حيث القيمة والقوة.

وقال مدير التقييم في «براند فاينانس»، سافيو دي سوزا: «حققت صناعة النفط والغاز عامًا قياسيًا من حيث الأرباح والتدفق النقدي، مدفوعًا بالتعافي من جائحة فيروس كورونا وعدم اليقين الجيوسياسي. من المرجح أن تؤدي الجغرافيا السياسية وعدم اليقين الاقتصادي دورًا كبيرًا في العام المقبل أيضًا».

وشدد دي سوزا على أن التحدي الذي تواجهه العلامات التجارية للنفط والغاز سيكون تحسين علامتها التجارية، ووضعها التجاري من أجل التحول العالمي للطاقة مع موازنة مسؤوليتها لتوفير طاقة ميسورة التكلفة للعالم.

شل العلامة التجارية الأكثر قيمة

أوضحت «براند فايناناس» أن قيمة العلامة التجارية تُفهم على أنها صافي الفوائد الاقتصادية التي يُمكن لمالك العلامة التجارية تحقيقها من خلال ترخيص العلامة التجارية في السوق المفتوحة.

بينما تمثّل قوة العلامة التجارية فاعلية أداء العلامة التجارية على التدابير غير الملموسة بالنسبة إلى منافسيها.

وأشارت الشركة إلى أن شل احتفظت بمكانتها بوصفها العلامة التجارية الأكثر قيمة للنفط والغاز في العالم، على الرغم من انخفاض قيمتها بنسبة 3٪، لتسجل 48.2 مليار دولار.

وهذه هي السنة التاسعة على التوالي التي تحتل فيها شل -التي تتخذ من المملكة المتحدة مقرًا لها- المركز الأول.

راتب رئيس شل السابق في عام 2022 يتجاوز 11 مليون دولار

وأوضح التقرير أن شركة شل قامت بدور قيادي عالمي في مساعدة العملاء على الانسحاب من روسيا، في أعقاب غزو موسكو لأوكرانيا، وساعدت في توفير درجة معينة من أمن الطاقة لأوروبا.

كما استفادت شل من ارتفاع أسعار الهيدروكربونات، بعد عام من ارتفاع الأسعار بعد تعطل إمدادات الغاز، وزيادة الطلب على النفط، مع توجه الاقتصادات العالمية نحو الحياة الطبيعية بعد جائحة فيروس كورونا.

وأكد التقرير أن تعيين الرئيس التنفيذي الجديد، وائل صوان، في يناير/كانون الثاني 2023، والإستراتيجية المجددة اللاحقة الموجهة نحو تلبية الطلب المتزايد على النفط والغاز، قد وفرت نظرة أكثر إيجابية لعوائد المستثمرين.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- أرباح شركات النفط الكبرى في عام 2022:

أرامكو ثاني علامة تجارية من حيث القيمة

أشار التقرير إلى أن شركة أرامكو السعودية نجحت في تقليص الفجوة، لتصبح ثاني علامة تجارية من حيث القيمة في مجال النفط والغاز، مع ارتفاع قيمة علامتها التجارية بنسبة 4٪ لتصل إلى 45.2 مليار دولار.

فقد استفادت أرامكو من ارتفاع الأسعار والطلب على النفط والغاز هذا العام (2023)، بالإضافة إلى الحصول على حصة في السوق من شركات النفط والغاز الروسية الخاضعة للعقوبات، وفق ما جاء في التقرير الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وسعت أرامكو إلى توسيع عملياتها في العام الماضي (2022)، ما يزيد من حضورها العالمي وانتشارها.

على سبيل المثال، أطلقت شركة أرامكو للتجارة الأميركية، التي يقع مقرها في هيوستن بولاية تكساس، ما يمثّل توسعًا في عملية تداول السلع، ويهدف إلى زيادة التجارة في أميركا الشمالية والجنوبية.

كما أن هناك تعاونًا مع مجموعة شاندونغ للطاقة الصينية في طور الإعداد، لاستكشاف فرص التكرير المتكاملة والبتروكيماويات المحتملة في الصين، ويمتد نطاق هذا التعاون عبر التقنيات المتعلقة بالهيدروجين ومصادر الطاقة المتجددة واحتجاز الكربون وتخزينه.

بالإضافة إلى ذلك، رفعت أرامكو درجتها في مؤشر قوة العلامة التجارية إلى 75.4 من 100، مع تصنيف «إيه إيه+».

بتروناس أقوى علامة تجارية

إلى جانب حساب قيمة العلامة التجارية، حددت «براند فاينانس» -أيضًا- القوة النسبية للعلامات التجارية من خلال بطاقة أداء متوازنة للمقاييس التي تقيّم الاستثمار التسويقي وحقوق المساهمين وأداء الأعمال

وأكدت «براند فاينانس» أن شركة بتروناس الماليزية -التي انخفضت قيمة علامتها التجارية بنسبة 7٪ لتصل إلى 12.7 مليار دولار- احتلت أقوى علامة تجارية في مجال النفط والغاز، وهو اللقب الذي احتفظت به منذ عام 2020. وارتفعت درجة مؤشر قوة العلامة التجارية للشركة نقطتين إلى 89 من أصل 100 في عام 2023، لتحصل على تصنيف «إيه إيه إيه». ويرجع هذا التصنيف جزئيًا إلى التزام الشركة الماليزية بتحويل الطاقة على مستوى الصناعة، إذ تتطلع إلى تنويع مجموعة خيارات الطاقة الخاصة بها، وتحسين الاستدامة على مستوى الشركة بشكل كبير. والتزمت بتروناس بتخصيص 20٪ من إجمالي نفقاتها الرأسمالية لمشروعات إزالة الكربون وحلول الطاقة النظيفة من 2023 إلى 2026. قطر غاز العلامة التجارية الأسرع نموًا من ناحية أخرى، تُعد شركة قطر غاز -التي ارتفعت قيمة علامتها التجارية بنسبة 147٪ لتصل إلى 3.1 مليار دولار- العلامة التجارية الأسرع نموًا في مجال النفط والغاز في العالم.

كما تُعد العلامة التجارية الأسرع نموًا في جميع القطاعات بالشرق الأوسط عام 2023، استنادًا إلى بحث «براند فاينانس».

قطر غاز -المملوكة لشركة قطر للطاقة- هي إحدى العلامات التجارية الرائدة في إنتاج الغاز في العالم.

علاوة على ذلك، أوضحت شركة «براند فاينانس» أن قطر غاز قد شهدت نموًا كبيرًا في عام 2023، بسبب زيادة الطلب العالمي على منتجاتها، في أعقاب الحظر المفروض على الغاز الروسي من قبل العديد من الدول.

كما استفادت الشركة القطرية من بطولة كأس العالم لكرة القدم التي أقيمت في قطر، والتي كانت «قطر غاز» راعيًا رسميًا لها، ما أدى إلى زيادة الوعي بعلامتها خارج سوقها المحلية، ورفع درجتها بوصفها أقوى علامة تجارية من 5 نقاط إلى 71 من أصل 100، مع حصولها على تصنيف «إيه إيه».

أرامكو أعلى قيمة لآفاق الاستدامة

في الوقت نفسه، قيّمت «براند فاينانس» -أيضًا- الدور الذي تؤديه سمات العلامة التجارية المحددة في دفع القيمة الإجمالية للعلامة التجارية مثل الاستدامة.

وحدّد البحث أن شركة أرامكو السعودية تمتلك أعلى قيمة لتصورات الاستدامة -بإجمالي 4.5 مليار دولار- من أي علامة تجارية للنفط والغاز في التصنيف.

ومع ذلك، فإن موقع الشركة في أعلى جدول قيمة آفاق الاستدامة ليس تقييمًا لأداء الاستدامة الشامل، ولكنه يشير إلى مدى القيمة التي ربطتها العلامة التجارية بآفاق الاستدامة

لذلك، أكدت «براند فاينانس» أن أرامكو لديها أكبر قيمة معرضة للخطر فيما يتعلق بالاستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، كان لدى شركة أرامكو السعودية درجة قوية لآفاق الاستدامة تبلغ 5.2 من 10، وهي تتخذ خطوات إيجابية لحمايتها، إذ كانت الاستدامة في طليعة اتصالات أرامكو مع أصحاب المصلحة في العام الجاري (2023).

وتتطلع العلامة التجارية إلى تعزيز ادعائها بأنها يمكن أن توفر نفطًا يحتوي على «أقل نسبة من الكربون» في الصناعة.

وفي عام 2022، أصدرت أرامكو تقريرها الأول عن الاستدامة، وتعهّدت بالوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2060، من خلال تكنولوجيا احتجاز الكربون، والاستثمار في الطاقة المتجددة

شكراً